

**دراسة عمرانية واقتصادية من خلال وثائق المحكمة
الشرعية بدمشق ١٢٢٤هـ / ١٨٠٩م**

الدكتور طليعة الصياح

قسم التاريخ

جامعة دمشق

دراسة عمرانية واقتصادية من خلال وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م

الدكتور طليلة الصياح

قسم التاريخ

جامعة دمشق

مقدمة:

بُني هذا البحث على دراسة سجل المحكمة الشرعية بدمشق، المحفوظ في مديرية الوثائق التاريخية بدمشق تحت رقم (٢٦٨).

يتضمن السجل القضايا التي عرضت على هذه المحكمة ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، ويتألف من (٧٩) صفحة من القطع المتوسط، تضم (١٣٧) وثيقة لم يسبق أن درست من قبل. يبدأ السجل بالوثيقة رقم (١) المؤرخة بـ ٢٤ جمادى الآخرة ١٢٢٤هـ، وينتهي بالوثيقة ما قبل الأخيرة - الوثيقة الأخيرة ناقصة وغير مؤرخة - والمؤرخة بغرة رمضان عام ١٢٢٤هـ، لأن الوثائق لا تنحصر بالشهور الأربع هذه بل تتعدها إلى شهور السنة الأخرى؛ فقد اعترضنا وثيقة مؤرخة في الشهر الأخير من السنة السابقة ١٧ ذي الحجة عام ١٢٢٣هـ^(١)، ووثيقة أخرى مؤرخة بغرة ربيع الآخر عام ١٢٢٤هـ^(٢).

إن الخط الذي كتبت هذه الوثائق مقروء إلى حد ما، لكن إملاؤه ركيك، وليس فيه حرص على قواعد اللغة، ويشبه في أسلوبه الإنشائي أدب عصر الانحطاط. تعدّ وثائق

المحكمة الشرعية من المصادر المخطوطة الرئيسية، التي يمكن للباحث الرجوع إليه، لأنها تعكس صورة واقعية للمجتمع الدمشقي^(٣)، لأنها بعيدة عن تدخل الأهواء الشخصية الموجودة في المصادر الأخرى، ولأنها حيادية هادفة إلى إظهار الحقيقة من خلال الجهاز القضائي، وإعطاء حكم شرعي في مختلف القضايا المطروحة في هذه المحكمة.

يتناول بعض معالم دمشق العمرانية والاقتصادية في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، مطلع حكم السلطان العثماني محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م.

ذكرت لنا الوثائق قاضي القضاة في هذه الفترة "محمد أمين أفندي"، أصله رومي، ومذهبه جنفي، أما نوابه فهم: إبراهيم أفندي أي قاضي مالكي، وربما يعود ذلك إلى قلة اتباع المذهب المالكي في دمشق آنذاك^(٤).

- كانت دمشق تمثل لواء في ولاية الشام ومركز هذه الولاية^(٥)، حيث انتظمت حياة سكانها وأنشطتها وعلاقتها بالدولة العثمانية بقواعد الشريعة الإسلامية، وبقوانين الدولة العليا، وبقواعد العرف التي رسخها التعامل عبر القرون الماضية.

- أثرت مصاعب الدولة العثمانية وحروبها الخارجية في وضعها الاقتصادي والعمراني، حيث أدت نفقات حروبها إلى نتائج مالية، وقعت على عاتق الفلاحين أولاً، وعلى عاتق الحرفيين وصغار التجار في ولاياتها ثانياً، إذ تعدّ هذه المرحلة فترة معاناة للمجتمع الدمشقي عامة.

- أدى ظهور الحركة الوهابية في نجد إلى نفس إيديولوجية شرعية الدولة العثمانية، وحرمت السلطان العثماني من أهم ألقابه "خادم الحرمين الشريفين" ومهاجمة العراق وبلاد الشام، وتوجيه ضربة اقتصادية كبيرة لدمشق بمنعها وصول قافلة الحج الشامي.

فقد خرجت الحجاز عن سلطة الدولة العثمانية، وانضمت نهائياً إلى الدولة السعودية الأولى عام ١٢٢٠هـ^(٦). وحدث أول تحدٍّ مباشر من هذه الدولة لوالي الشام عبد الله العظم سنة ١٢٢١هـ في عهد الإمام سعود بن عبد العزيز، الذي منع والي الشام من الوصول إلى مكة المكرمة خشية أن يتآمر مع الشريف غالب، مما أدى إلى عودة قافلة الحج دون أداء فريضة الحج في ذلك العام^(٧).

دفع هذا الأمر الدولة العثمانية إلى تغيير واليها على الشام، فأبعدت عبد الله العظم وعينت الكنج يوسف باشا، الذي لم يقدّر بأي عمل عسكري ضد الدولة السعودية رغم الأوامر السلطانية المتعددة التي تلقاها منذ استلامه الولاية^(٨). ولم تتمكن الدولة العثمانية بسبب المحن التي واجهتها داخلياً وخارجياً من وضع حدٍّ لهذه الاضطرابات، رغم أهمية دمشق بالنسبة لها، فقد عملت على الإكثار من عزل الولاة من مناصبهم، فنتج عن ذلك إهمال هؤلاء الولاة القيام بأية إصلاحات والالتفات إلى تأمين مصالحهم الخاصة على حساب المصلحة العامة.

كان والي الشام الكنج يوسف باشا - الكردي الأصل - من الرقيق الذي شقوا طريقهم في السلم الاجتماعي، وتمكن من الوصول إلى منصب والي بعد إسلامه^(٩).

أصدر السلطان محمود الثاني في عام ١٢٢٥هـ، الأمر السلطاني لسليمان باشا والي صيدا بقتل الكنج يوسف باشا لأسباب عديدة أهمها: عجزه عن حشد قوات كبيرة لقتال الوهابيين، واستغلاله انشغال الدولة العثمانية بمشاكلها الداخلية والخارجية وجمع وادخار أموال كثيرة، وظلمه للأهالي^(١٠).

المظاهر العمرانية:

رسم الدكتور يوسف جميل نعيصة صورة واقعية لدمشق في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي بقوله: "كانت دمشق آنئذٍ ببنائها على شكل طائرة الأطفال الورقية، حيث الكتلة الأساسية منها تقع في الشمال وبشكل أساسي داخل الأسواق، ويخترقها فرعا

بردى القنوات وبانياس ويساير سورها الشمالي بردى، ويمتد بناؤها كذيل طائرة الورق باتجاه الجنوب وعلى امتداد ميلين تقريباً وبعرض ميل أو يزيد قليلاً ويخترق هذا الذيل طريق الحجاز بدءاً من حي القنوات، فالسنانية، فباب الجابية، فقصر الحجاج، فمصلى العيدين، فميدان الحصى، (الميدان التحتاني)، فالميدان الفوقاني، فبوابة الله. وهذا الامتداد لم يكن ينطلق من السرة الرئيسية للمدينة بل كان يبدأ من حوافي أسوارها الغربية وإلى الجنوب وكنت ترى بعض الأرياف الملاصقة للأسوار المحيطة بالمدينة هنا وهناك إلا أن الكتلة الرئيسية من الأماكن المسكونة كانت تقع في الجهة الشمالية من أسوارها^(١١).

سور دمشق وأبوابها وأبنيتها الأثرية:

أشارت الوثائق إلى أن دمشق قسمان: باطن وظاهر يفصل بينهما السور^(١٢). والمقصود بباطن دمشق المحلات والأزقة وكل ما يقع داخل السور القديم لمدينة دمشق، أما ظاهر دمشق فيعني الأماكن والمحلات والأزقة الواقعة خارج هذا السور. يحيط دمشق في جميع جهاتها سور تشير الدراسات إلى أنه يعود إلى العهد الآرامي وأنه جدد في العهد اليوناني وهو مستطيل يبلغ عرضه ١٥٠٠م وطوله ٧٥٠م وارتفاعه بحدود خمسة أمتار. يضم هذا السور عدداً من الأبراج، وكان محاطاً بهذا السور حتى دخول إبراهيم باشا بن محمد علي دمشق حيث سلمه سكانها مفاتيحها، وهذا دليل على أن السور كان ذا أهمية عسكرية، حيث قدم حماية لدمشق^(١٣).

ذكرت الوثائق مجموعة من الأبواب الموجودة في هذا السور مثل الباب الشرقي، وباب الجابية، وباب توما، وباب النصر، وهذا لا بد من الإشارة إلى أن هذه الأبواب لم تكن موجودة منذ إنشاء السور أول مرة. ففي العهد الروماني وجدت سبعة أبواب وهي باب توما، وباب الجنيق، وباب الفرائيس، والباب الصغير، وباب كيسان، والباب الشرقي، وباب الجابية، وأقد أحدثت أبواب أخرى في العهود الإسلامية كباب الفرج، وباب النصر، وباب السلام^(١٤).

كانت هذه الأبواب تقفل أثناء الاضطرابات، ففي عام ١٢٢٥هـ انتقل سكان القرى والميدان وغالب البلد داخل السور خوفاً من النهب^(١٦).

من أوابد دمشق الأثرية ورد في الوثائق ذكر قلعة دمشق^(١٧)، التي بناها تاج الدولة تتش بن السلطان الب أرسلان السلجوقي سنة ٤٧١هـ، على أنقاض القلعة القديمة التي بناها الرومان، وسكن فيها بعد أن جعلها دار إمارة، وشيد فيها الأبراج، وبنى فيها داراً لابنه رضوان، وبذلك أدت القلعة دوراً سياسياً آنذاك. كان للقلعة عدة أبواب أهمها باب الحديد، أما شكلها فهو مستطيل ترتفع في زواياها أربعة أبراج، وعندما هدم زلزال القرن السادس الهجري هذه القلعة قام السلطان نور الدين الزنكي بتجديدها وأنشأ فيها داراً لنفسه^(١٨)، فأصبحت منذ ذلك الحين مقراً للسلطين الأيوبيين تقام فيها الاجتماعات الرسمية للقادة والأمراء والأعيان^(١٩).

وفي داخل القلعة وجدت مخازن للسلاح، ودار صك العملة، ومدافن لبعض الأمراء، يحيط بها خندق يُملأ بالماء الحصار، وقد أزيل هذا الخندق، وحلت محله الأسواق، أشارت الوثائق إلى أحد هذه الأسواق (سوق تحت القلعة)^(٢٠).

تحولت القلعة في العهد العثماني إلى ثكنة عسكرية يقيم فيها الانكشاري، أحد رموز السلطة العثمانية، إلا أن الدور الموجودة بقيت مسكونة من قبل السكان المدنيين والحيش الانكشاري والجنود البرلية^(٢١).

أما ثاني أوابد دمشق التي ورد ذكرها في الوثائق فهو البيمارستان النوري^(٢٢).

يقع هذا البيمارستان غرب سوق الخياطين في باطن دمشق، أسسه نور الدين الزنكي عام ٥٩٥هـ. وبقي يستقبل مرضاه حتى أوائل القرن الرابع عشر للهجرة، ولا نجد إشارة في الوثائق للبيمارستانيين الآخرين الموجودين في دمشق في تلك الفترة التاريخية (بيمارستان الخليفة الوليد بن عبد الملك والبيمارستان القيمري). هذه البيمارستانات الثلاثة هي بيمارستان دمشق التي بنيت في فترات مختلفة من تاريخها

الإسلامي، ولم يُنَ أي بيمارستان جديد في العهد العثماني حتى منتصف القرن التاسع عشر (٢٣).

محلات دمشق وأزقتها:

يوجد في دمشق عدد كبير من المحلات، أوردت الوثائق قسماً منها، وعند ذكر اسم المحلة تشير الوثيقة إلى موقعها في باطن أو ظاهر دمشق^{٢٢} وقد وجد في كل محلة عدد من الأزقة والدخلات، وعندما تكون الدخلة مسدودة تشير الوثيقة إلى ذلك بوصفها (دخلة غير نافذة) أي أنها لا تؤدي إلى محلة أو زقاق آخر.

وقد مرّ معنا في الوثائق من المحلات التالية:

أولاً:

المحلات الموجودة في	الأزقة التابعة لها
باطن دمشق	
١ القنبرية	زقاق قناة الحطب وزقاق حمل الدين وزقاق سيدي الشيخ عبد الله
٢ النصاري (باب توما)	زقاق الكنيسة وزقاق المسك البراني وزقاق القصبة
٣ الخراب	زقاق جامع الأحمر وزقاق العباط
٤ المزاز	زقاق الدب
٥ الشاغور الجواني	زقاق بيت ساحور
٦ باب السلام	زقاق النواعير
٧ مأذنة الشحم	
٨ اليهود	
٩ النقاشين	
١٠ الحوزة	
١١ القنابية	
١٢ القلة	
١٣ الغطة	

ثانياً:

المحلات الموجودة في باطن دمشق	الأزقة التابعة لها
١ الحديدة	زقاق بين القريين وزقاق الأعلم وزقاق الجامع
٢ سوق ساروحا	زقاق الورد وزقاق العبد وزقاق الخانحي
٣ القسبات	زقاق الحديدة وزقاق أبو حبل وزقاق ابن شيخ الحارة
٤ المبدلين	زقاق الفرش وزقاق الحرمانية
٥ القاعة	زقاق عند الرزاق الحكيم
٦ الشاغور التحتاني	زقاق الحباله
٧ العمارة	زقاق الزايل
٨ باب المصلى	
٩ قبر السيدة عاتكة	
١٠ الحقله	

إن إيرادنا هذه المحلات والأزقة فقط لا يعني أنها تشكل جميع محلات وأزقة دمشق، ولكننا اكتفينا بذكر ما أورده الوثائق^(٢٥).

ومن الجدير بالذكر أن بعض محلات دمشق قد اكتسبت سمة مميزة مع مرور الزمن، ويُستدل على ذلك من بعض التعابير الشعبية مثل (سوق ساروحه، استانبول الصغيرة)، وهذا دليل على إقامة كبار موظفي الحكومة العثمانية فيه، وكذلك (القنوات حارة الأغوات)، ويستدل من ذلك على سكن عدد كبير من الأغنياء والوجهاء في هذا الحي، وكذلك (القيمرية الهند الصغيرة)، وقد جاء ذلك نتيجة لاستقرار عدد كبير من تجار النسيج والعاملين في هذه الحرفة هناك^(٢٦).

وقد كانت محلة في دمشق تمثل مدينة صغيرة لها دورها وسوقها ودكاكينها وشيخها ومسجدها أو كنيسها الخاصة بها. يبلغ متوسط عرض الأزقة في دمشق ما بين ثلاثة

وخمسة أمتار، وكانت هذه الأزقة متماثلة من حيث العدد وكثافة السكان فيها، ويوجد في الزقاق الواحد دخلة أو أكثر مسدودة تُفتح عليها أبواب الدور في هذا الزقاق^(٢٧).

لقد أسهمت الفوضى وفقدان الأمن إلى انتقال السلطات الإجرائية الحكومية في الكثير من الأحيان إلى شيوخ الحارات، فقد كانت مهمة شيخ المحلة الإشراف على أمورها، وكان بمنزلة صلة الوصل بين السكان والحكام، فقد ساعدوا السلطة أحياناً في تحصيل حقوقها من أفراد الحي، وفي إلقاء القبض على بعض الأشقياء فيه. كان أهالي المحلة يجتمعون ويتشاورون في حال وقوع أضرار لمحلتهن، ويشتركون في دفع المغارم التي تفرض على المحلة، وفي دفع الديات إذا وقعت على أحد من سكانها، فقد كان أهالي المحلة يعيشون متآلفين، ويعملون على إبعاد كل ما يسيء إليها، وكان لكل محلة باب يُغلق في ساعة معينة بعد العشاء، ويفتح في الصباح^(٢٨).

دور دمشق:

نعرفنا من خلال وثائق عقود البيع والاستئجار على الكثير من الدور الموجودة في باطن دمشق وظاهرها، وكانت غالبيتها تحتوي على ساحة سماوية، وبركة ماء ناهدة، ومسكن، ومنافع شرعية.

تشير كل وثيقة إلى المحلة التي توجد فيها الدار، وكذلك الزقاق والدخلة، كما تبين تحديد الدار بواسطة الجوار. فقد بينت إحدى الوثائق شراء عمارة داخل حوش الباشا في محلة اليهود "يحد هذا الدار قبلة ساحة الحوش وشرقاً دار يوحى أفكيح وشمالاً دار فرح كليب اليهودي وغرباً ساحة الحوش المرقوم"^(٢٩). أما إذا كانت الدار مشهورة في مكانها فتذكر عبارة "شهرتها في مكانها تعز عن الوصف والتحديد".

وتورد الوثائق وصفاً مفصلاً لما تشتمل عليه الدار، فجميع الدور التي مرت معنا تشمل ساحة سماوية، وغرفة أو عدة غرف أطلق عليها أحياناً اسم مربع^(٣٠).

ووجدت دور بطبقتين^(٣١)، أو ثلاث طبقات^(٣٢)، أو أربع طبقات^(٣٣)، يصعد إليها في الحالات الثلاث الأخيرة وإلى السطح بسلم حجري في أغلب الأحيان وبسلم خشبي في بعض الأحيان.

يصلح الطابق الأرضي من الدور لفصل الصيف فجدرانه السميكه تجعل سكان الدار يأوون إلى حجراته الرطبة، أما الطابق العلوي أو الطوابق العلوية فتكون معرضة لأشعة الشمس لذلك تتناسب مع فصل الشتاء^(٣٤).

يوجد في الساحة السماوية في أغلب الأحيان جنيئة (حديقة) تحتوي على غراس مختلفة وخاصة أشجار الحمضيات^(٣٥)، ووجدت فيها أحواض ياسمين أو عنبر، وهذا دليل على مدى اهتمام سكان دمشق بالورود والأزهار، وحرصهم على تزيين بيوتهم بها.

كما وجد أيضاً في الدور إيوان وفي جميع الدور مطبخ تعلوه سقيفة ومشرقة لنشر الغسيل يصعد إليها بسلم حجري أو خشبي.

ومرّ معنا ثلاث دور فيها كيلار (بيت مونة) لحفظ المؤن والغلال. لقد اعترضنا وصف محتويات دار في باطن دمشق بمحلة الغطة بدخلة بني الذهبي ألقى لنا الضوء على كل ما تحتويه الدور في دمشق تقريباً. فقد اشتمل هذا الدار على "ساحة سماوية ودھليز ومربط وبركة ماء ناهدة وستة أصول حمض وأصل ياسمين وإيوان قبلي ومربعين على كتف الإيوان أحدهما شرقي والثاني غربي وقاعة غربية بإيوانين داخلها أوضة وخزانة وعتبة مبلطة بها ماء ناهدة، وقبو تحت إيوان القاعة ومنه تصل إلى باب ينفذ إلى شارع سلطاني ومرتق وصفة قماري مبلطة ومربع شرقي داخله دكان معدة لنسج الألاجة قديماً، ومنها باب تتوصل منه إلى قبو ومطبخ داخله بيت مونة وسلم حجر يصعد منه إلى مشرقة ومنافع وحقوق شرعية"^(٣٦).

ومن الملاحظ عدم الاعتناء بالمظهر الخارجي للدور في دمشق والتركيز دائماً على العناية من الداخل. ولقد شيدت معظم الدور من الحجر وأكثره كلسي، يعقد مع حجارة

الجص والكلس مع التراب. ووجدت دور مبنية على اللبن والطين، وقد استخدم الكلس والطين في تثبيت حجارة البناء واستخدم الكلس في طلاء جدران الدور أما الخشب فلتغطية أسطح الدور.

رصف الأغنياء أرضية دورهم بالرخام، أما الأسر الفقيرة فقد رصفتها بالبلاط. وقد اهتم الدمشقيون ولاسيما الأثرياء منهم بتزيين جدران بيوتهم وسقوفها وأرضية قاعاتها بألواح الخزف الملون المسمى (القاشاني)، كما استخدموا في عمليات التزيين الفسيفساء الرخامية والرخام الملون والحجارة المنقوشة بالرسوم الهندسية المختلفة والنوافذ الجصية المعشقة بالزجاج الملون^(٣٧).

أنت العادات والتقاليد ووضع الأسرة المادي والاجتماعي وحجمها عاملاً مهماً في مخطط الدور في دمشق. وهنا لا بد من التنويه إلى أن دور دمشق كانت تتنوع في سعتها وفخامتها وزخرفتها وفقاً لمكانة مالكيها الاجتماعية والاقتصادية، ولكن التباين يبدو واضحاً بشكل كبير بين مظهرها الخارجي المتواضع وترتيبها الداخلي الحافل بوسائل ضمان الراحة لسكانها، وبضروب الإبداع الفني البارز^(٣٨).

وقد تعرفنا من خلال الوثائق على وجود أحواش في دمشق تطل على ساحاتها دور كثيرة، كحوش الباشا في محلة اليهود^(٣٩)، وحوش القرشي الصغير في محلة الميدان^(٤٠)، وكان يتم تأجير الغرف الموجودة في هذه الأحواش^(٤١).

ومن الملاحظ أن الوثائق لم تذكر أي حوش في قرى دمشق على الرغم من أن الحوش كان اللبنة الأولى لتشكيل أبنية القرية، حيث ارتبط بوظيفة اقتصادية أكثر من ارتباطه بوظيفة السكن. فقد كان الحوش في القرية يتألف عادة من ساحة وبابكة ومتبن وعدد من الغرف قد تصل إلى ١٥ غرفة لسكن المربعين، ويتم وضع أدوات الفلاحة والمحصول في هذا الحوش أو في الساحة المجاورة له^(٤٢). لقد وصف نزيه الكواكبي دمشق في منتصف القرن التاسع عشر الميلادي بقوله: "وهي مدينة محصورة ضمن دائرة سور الجدران القديمة إنه شكل بيضوي غير منتظم ويبلغ محيطه نحو ٤

كيلومترات. السكن داخل السور، ذو كثافة سكانية عالية باستثناء بضع حدائق في الطرف الجنوبي. أما في الطرف الشمالي فهناك ضاحية واسعة تحتوي على بضعة مساكن رائعة يقطنها بشكل رئيسي الأتراك والأجانب الذين يعملون لصالح الحكومة، ولكن أكبر ضاحية تقع في غرب وفي جنوب المدينة وتمتد السهول حوالي ثلاثة كيلومترات وعرضها كيلومتر ونصف وعلى مسافة نحو كيلومتر في الجزء الشمالي الغربي هناك القرية الكبيرة أو ضاحية الصالحية تقع على سفح هضبة وتطل على منظر السهل الرائع الفسيح وهي أكثر من كيلومتر بالطول ولكنها ضيقة وليست مكتظة بالمساكن كدمشق^(٤٣).

المظاهر الاقتصادية:

كان اقتصاد سورية عامة في ظل الحكم العثماني اقتصاداً اكتفائياً قيد الإنتاج فيه بحاجة السوق المحلية، ولم ينسجم مع متطلبات السوق الخارجية، بل حافظ على تقاليده السابقة، وقد أدت الدولة العثمانية والعوامل الدينية دوراً في تجميده^(٤٤).

الزراعة:

إن الصفة الغالبة للمجتمع الدمشقي هو كونه مجتمعاً زراعياً بالدرجة الأولى مع وجود بعض الصناعات والحرف والميل إلى التجارة في بعض فاعلياته. تركزت الزراعة في قرى وضواحي دمشق، وقد أوردت الوثائق عدداً من القرى التابعة لدمشق، والتي لا تزال تقع ضمن ريف دمشق مثل حرستا وعربين وصيدنايا وكفر بطنا وسقبا والمليحة وزملكا، وعدداً من القرى التي أصبحت الآن أحياء في مدينة دمشق مثل برزة والمزة وكفرسوسة.

وقد ورد ذكر صالحية دمشق في العديد من وثائق بيع وشراء أو استئجار بساتين عرفنا من خلالها بأن الصالحية كانت عبارة عن منطقة بساتين وأراضٍ زراعية.

ذكرت الوثائق، بعض الزراعات الموجودة في دمشق مثل زراعة القمح والشعير، التي يحتاجها السكان في غذائهم اليومي وكذلك زراعة القطن^(٤٥)، الذي كان يصدر قسم منه إلى أوروبا بعد أخذ حاجة الاستهلاك المحلي، ذكرت الدكتوراة ليلي صباغ بأن القطن الذي يُزرع في دمشق قد أصبح ومنذ القرن السابع عشر الميلادي أكثر أنواع القطن طلباً بعد أن كان في القرن السابع غير مرغوب فيه لقصر نيلته^(٤٦).

يأتي الزيتون في مقدمة الأشجار المثمرة ثم العنب وأشجار الفواكه المختلفة كالبرتقال والليمون^(٤٧).

وهناك الكثير من الزراعات التي لم ترد في الوثائق مثل زراعة المشمش والكمثرى والخوخ والتفاح^(٤٨).

وقد استخدم الفلاح في الزراعة أدوات عديدة مثل السكة، والمحراث، والمسحاة، والمنكوش، والقفعة^(٤٩)، ومن الملاحظ بأن هذه الأدوات قديمة ويديوية استخدمت إلى جانب حيوانات الجر كالحمير وبقر الحراثة، يروي الفلاح في دمشق أرضه من نهر بردى والأقنية التي تتفرع عنه تدريجياً اعتباراً من منطقة الهامة على بعد ٦ كم من دمشق، فعن الضفة اليسرى لبردى تتفرع قناتاً يزيد وتورى، وعن الضفة اليمنى تتفرع أربع أقنية رئيسية هي قناة المزوي، وقناة الديراني، وقناة القنوات، وقناة بانياس، وتتفرع عن نهر بردى في مدينة دمشق قناتان رئيسيتان أولهما قناة العقرباوي، وقناة الدعاني^(٥٠).

وحرصاً على تأمين السقاية لجميع الأراضي الزراعية والبساتين فقد قسمت السقاية على عدد أيام الأسبوع نهاراً وليلاً بالتناوب بين سكان القرى^(٥١)، فلكل أرض مدة معينة للساقية ويكون توزيع هذه الفترات بشكل منظم ودقيق وحسب شرعية ثابتة.

وقد تعرفنا على أشكال ملكية الأراضي الزراعية كأراضي الملك وهي قليلة جداً، وأراضي الأوقاف وهي كثيرة جداً ومنتشرة في جميع أنحاء دمشق ومحيطها، وأراضي المشاع وهي الأراضي التي لا يملكها فرد وإنما أعطيت ملكيتها لسكان قرية

جميعهم كالمراعي والساحات العامة، أما النوع الأخير فهو أراضي الإقطاع، ومثال ذلك إقطاع قرية سمنين بكاملها لأحمد آغا بن المرحوم علي آغا الحيدر من قبل الدولة العليا^(٥٢).

يعود ضعف وانحطاط الزراعة إلى فترات سابقة للقرن التاسع عشر بل إلى فترة ما قبل العهد العثماني، ولكنها ازدادت ضعفاً في ظل العثمانيين، الذين لم يسعوا إلى تغيير طريقة توزيع الأراضي الزراعية على السكان أو إيجاد مزارع جديدة، ومحاصيل جديدة، ولم يعملوا على تغيير أساليب جباية الضرائب بل نجدهم قد انتهجوا سياسة الدولة المملوكية في هذه الأمور، مما أدى إلى معاناة الفلاح في دمشق لوجود عدد قليل جداً من مالكي الأراضي، وعدد كبير جداً من الفلاحين، الذين يعملون في الأراضي الوقفية والإقطاعية وواجبهم الأساسي يتمثل في تزويد جامعي الضرائب من إقطاعيين وملترمين ومتولين على أرض الأوقاف بالضرائب المترتبة على الأراضي التي يعملون فيها، لذلك نجد الفلاح يعمل ليسد رمقه دون أن يفكر بتطوير الإنتاج وزيادة الأرباح أو تطوير أدواته الزراعية . وقد ارتبطت أوضاع الفلاحين في دمشق بالظروف السياسية لها، حيث أدى عجز الولاة في تحقيق الأمن والاستقرار وعجزهم عن التصدي للحركة الوهابية إلى سيدة الفوضى وانعدام الأمن وازدياد تعدي الأقوياء من الجند والهيئة الحاكمة والبدو على الفلاحين، وقد أسهم تجار دمشق بدورهم في زيادة معاناة الفلاح واستغلال حاجته للمال لشراء البذار والأدوات الزراعية، ولم يخفف نظام المالكنة، الذي طبقتته الدولة العثمانية منذ نهاية القرن السابع عشر الميلادي من هذه المعاناة^(٥٣).

لقد اضطر الفلاح في أحيان كثيرة ونتيجة للأوضاع السيئة إلى الهرب من القرية واللجوء إلى ضواحي دمشق، مما أدى إلى اتساع بعض هذه الضواحي، وخير مثال على ذلك ما حدث في حي الميدان حيث ازداد عدد سكانه وتوسع وضم سكانه خليطاً

من فلاحي حوران ووادي التيم، وانضم إليهم في القرن التاسع عشر لاجئون من الجزائر إثر احتلال فرنسة للجزائر عام ١٨٣٠^(٥٤).

الصناعة:

تعرفنا على مجموعة من الصناعات في دمشق من خلال وثائق بيع وشراء أو استئجار دكاكين معدة لهذه الصناعات، وهذا يعني بأن الصناعات كانت تتركز في الأسواق، ويُنتج أغلبها في دكاكين بالإضافة إلى وجود صناعات أو أجزاء منها تجري في البيوت، وكانت هذه الصناعات عامة تستند إلى القوة العضلية للعمال، وفي بعض الأحيان إلى قوى محرك كالماء والهواء وفي نفس الوقت كانت هذه الصناعات خاضعة لتقاليد النقابة والقيود الحكومية ومراقبتها.

احتلت الصناعات النسيجية المركز الأول بين الصناعات الدمشقية^(٥٥)، ولم يكن من الممكن وضعها في مكان واحد لأن تقسيم العمل في مجال هذه الصناعات كان كبيراً ولأن بعض الفعاليات المتسلسلة ضمنها كانت تتم في المنازل، لذلك انتشرت في شتى أنحاء دمشق.

وقد مرّ معنا من الصناعات النسيجية نسيج الآلاجة^(٥٦)، المعروفة في دمشق في ذلك الحين والآلاجة: نوع من الأقمشة، إما من الحرير أو القطن، تشبه قماش التفّات حالياً يُحاك بأشكال مختلفة وألوان متنوعة، ولها أسماء كثيرة: الهندية، والقطنية، والمصرية، والمسننة، والمثمّنة^(٥٧).

وقد ورد نسيج الكريشة، في وثيقتين لإيجار دكانين يأذن فيه المؤجر للمستأجر بفرض أنواع معدة للنسيج الكريشة بأرض المأجور^(٥٨)، كما ورد نسيج القطن^(٥٩).

وقد لاحظنا أن الأشخاص الذين يستأجرون الدكاكين من النصاري في جميع الصناعات الثلاثة، وأيضاً وجود الدكاكين في محلة النصاري في حالتين، وهذا دليل على إتقان النصاري لهذه الصناعات والعمل في مجالها أكثر من المهن الأخرى.

وتعرفنا على مهنة الفتالة، إحدى المهن الملحقة بصناعة النسيج، من خلال عملية شراء نصف عدة فتالة موضوعة في داخل دكان في باطن دمشق بحملة الخراب بزقاق العياط، اشتراها السيد محمد سعيد بن عبد الله الفتال الحلبي من الشيخ عبد الرزاق بن الشيخ صالح السفرجلاني^(٦٠).

ودلتنا الوثائق على وجود حرفة صياغة الذهب والفضة في دمشق^(٦١).

لقد بقي صناع كل حرفة تقريباً يتجمعون في سوق واحد مثل سوق الخياطين وسوق النحاسين وسوق القوافين^(٦٢).

بالإضافة إلى الصناعات المذكورة فقد وجدت حرف خدمات لتلبية حاجات السكان اليومية الجزارين والبقالين والخبازين، وقد توفرت في أحياء دمشق المختلفة، وقامت إما في الأسواق الموجودة في أحياء دمشق (السويقة)، أو في الساحات الصغيرة، أو في الشوارع الرئيسية القائمة في مداخل الحارات.

لم تقوَ الصناعات الحرفية في دمشق وفي بلاد الشام عامة على منافسة البضائع الأوروبية، وافقر أصحابها، وتضرر الاقتصاد المحلي لعاملين: الأول: عدم اهتمام أوروبة بمبادلة منتجاتها بالمنتجات المحلية، حيث اقتصرت أوروبة على استيراد المواد التي تغذي صناعاتها، وهذا أدى إلى كساد المنتجات المحلية، أما العامل الثاني: فهو اضطراب السكان إلى دفع أثمان البضائع الأوروبية المستوردة بالعملة النقدية على الغالب، مما أرهق ميزانها التجاري^(٦٣).

إن قلة ذكر الصناعات في الوثائق المدروسة دليل على تردّي أحوال الصناعة في دمشق آنذاك، وربما تعود أسباب ذلك إلى التركيب الوراثي لأغلب الصناعات، الذي سهل القضاء عليها عند انقراض الأسرة، أو انتقالها إلى مكان آخر، وكذلك بسبب استيراد الصناعات الأوروبية، وبسبب تدخل الدولة في وجه المنافسة الفردية بتثبيت أسعار المصنوعات وأيضاً الشروط التي وضعتها النقابات للمواد المصنعة، حيث أسهم العاملان الأخيران في تجميد الصناعة وفقدانها عنصر التجديد^(٦٤)، ولكن على الرغم

من ذلك فإن دمشق لم تفقد أهميتها الصناعية ولا سيما في صناعة الأقمشة الحريرية والصوفية.

التجارة:

اشتهرت دمشق عبر تاريخها بنشاطها التجاري المحلي والدولي لموقعها الجغرافي الهام على طريق القوافل التجارية وقافلة الحج.

فقد شكلت هذه المدينة مركزاً تجارياً مهماً، فقد كانت تجارتها الداخلية تجري في أسواقها المزودة بمنتجات الصناعات والزراعات المحلية، وما يحمل إليها من الخارج أيضاً. أما العمليات التجارية الكبرى المتعلقة بالاستيراد فكانت تجري في الخانات، وهي المنشآت المخصصة لنزول القوافل التجارية وممارسة أعمال التجارة.

لقد أوردت الوثائق أسماء عدد من أسواق دمشق المتخصصة بسلعة معينة مثل سوق البزورية وسوق الجزماتية وسوق الصوف وسوق القطن، وأسواق متخصصة بفئة معينة مثل سوق الأروام^(٦٥).

وقد دلنا وجود دكان شيخ البزورية^(٦٦)، على وجود رئيس للتجار كان يدعى (بازربتشي أو الشهبندر)، ومن مهامه: الفصل بين خصومات التجار، والتحدث باسمهم لدى دوائر الحكومة.

ومن الجدير بالذكر أن أسواق دمشق لم تبَنَ في العهد العثماني، وإنما بنى معظمها في العهود السابقة وربما تم إدخال بعض التعديلات على اختصاصاتها وفقاً للظروف التي مرت بها دمشق عبر تاريخها^(٦٧)، فمثلاً بني سوق السناوية في العهد العثماني^(٦٨).

ولقد اعترضنا أسماء خانات عديدة في دمشق سميت بأسماء السلع التي تباع فيها، كخان الجبن في محلة باب سريجة، وخان الآلاجة في محلة باب توما، وربما نسبت بعض الخانات إلى الأشخاص الذين قاموا ببنائها أو المقيمين فيها أو النازلين بها، كخان عثمان بمحلة القيمرية، وخان أحمد شاكر بسوق السقالين، وكل من خان علي

بيك و خان الباشا و خان البازرباشي بمحلة انا القلعة، كما ورد ذكر خانات لم يعرف سبب تسميتها كخان العامود بسوق البزورية و خان الشحرور بمحلة القيمرية، كما مرّ معنا خانات بلا اسم وإنما وردت مكانها فقط مثل خان الموجودة بمحلة الميدان بسوق الجزماتية.

كانت الخانات تتألف في الغالب من طابقين، ونااوي على ساحة سماوية في داخلها تتوسطها أحياناً بركة ماء، و يوجد على جوانب هذه الساحة غرف عديدة استأخدمت كمستودعات لآزن البضائع، أما الطابق العلوي فيتألف من غرف أيضاً آصصت لنزول التجار، وفي بعض الأحيان ضمت هذه الخانات إسطبلاً، ومكاتب للتجارة، ومساجد أيضاً.

وللخانات أهمية اجتماعية بالإضافة إلى أهميتها الاقتصادية فقد تنوعت اختصاصاتها فكانت مكاناً للتجارة الداخلية والخارجية خاصة، ومآزناً لبضائع التجار الغرباء والمسافرين ومأوى لهم، بالإضافة إلى كونها ملناى لأبناء الأقطار العربية وبعض أصناف الجند وملناى أيضاً لبنات الهوى^(٩٦).

وقد لاحظنا عدم ذكر الحركة التجارية التي كانت تنتج عن كون دمشق مركزاً لانطلاق قافلة الحج الشامي، وتسلم واليها منصب إمارة الحج الشامي، ويعود ذلك بالتأكيد إلى تناقض عدد قافلة الحج الشامي في ذلك العام، "ولم يحج في هذه السنة من أهل الشام ومصر والعراق والمغرب وغيرهم سوى شردمة قليلة من أهل المغرب لا اسم لها"^(٧٠)، وهذا يفسر تردّي أوضاع التجارة في دمشق آنذاك.

فقد ارتبط رخاء دمشق الاقتصادي في ظل الحكم العثماني بحركة الحج إذ إن موسم الحج نفسه كان يوجد حركة تجارية ضخمة في أسواق دمشق، وتنشع فيه الصنااعات المتعلقة بإعداد وتموين هذه القافلة، وهذا ما شهدته دمشق في ظل ولااتها من آل العظم في القرن الثامن عشر الميلادي^(٧١)، فقد كان انتقال البضائع يرافق قافلة الحج إما بواسطة الحجاج الدمشقيين أو الحجاج الغرباء، الذين يحضرون معهم العديد من

منتجات بلادهم، ويقومون ببيعها في دمشق، ويستعينون بأثمانها على أداء مناسك حجهم، وكان العديد منهم يبادلون بمنتجات دمشقية فيجمعون بذلك بين التجارة وأداء فريضة الحج، هذا بالإضافة إلى التجار الذين يرافقون قافلة الحج الشامي للاستفادة من الحماية العسكرية المرافقة لهذه القافلة في حماية بضائعهم^(٧٢).

كانت خانات وأسواق دمشق تعج بخليط من الناس والإبل والخيول فيها التجارة وتنشط عمليات البيع والشراء في أسواق دمشق، حيث كان سكان دمشق ينتظرون وصول قافلة العجم الكبيرة العدد غالباً لأنها تحمل معها الأحجار الثمينة من لؤلؤ وأحجار كريمة^(٧٣).

ومما تقدم يتبدى لنا ضعف الحركة التجارية في دمشق آنذاك والعائد إلى عوامل عديدة يأتي في مقدمتها تخلف وسائل المواصلات، وفقدان الأمن على طرق القوافل التجارية، وكثرة الضرائب عليها، أما العامل الأساسي في ضعف التجارة الخارجية فيعود إلى تحول طرق التجارة العالمية إثر اكتشاف رأس الرجاء الصالح والتحول من الطرق البحرية إلى الطرق البرية، وظهور حلب كنهاية للطرق البرية ومنافستها لدمشق في مجال التجارة الخارجية^(٧٤).

وكذلك فقد تراجعت أهمية دمشق نسبياً بسبب انقطاع البضائع الشرقية عنها، التي كانت تردّها عن طريق بلاد الحجاز وذلك لظهور الحركة الوهابية، كما تراجعت التجارة الداخلية نتيجة عدم استتباب الأمن وبسبب الضرائب المفروضة على جميع ما يمكن أن يباع في أسواق دمشق فهناك رسوم على الفواكه والخضار والحبوب ورسوم على كل ما يأتي من خارج المدينة وليس من خارج الإمبراطورية.

عمليات البيع والشراء:

عند استعراضنا وثائق السجل البالغة (١٣٧) وثيقة وجدنا أن وثائق عقود بيع وشراء العقارات قد زادت نسبتها على النصف فبلغت (٧٤) وثيقة^(٧٥).

وفي حال شراء عقار ما يذكر فيما إذا كان المشتري يشتري العقار بما له لنفسه^(٧٦)، أو إنه يقوم بالشراء بالوكالة عن شخص آخر بمال الموكل دون مال نفسه^(٧٧)، أو جزءاً بماله وجزءاً بالوكالة عن غيره، ويتم ذكر فيما إذا كان البائع قد آل إليه العقار المباع عن طريق الشراء أو الإرث أو جزءاً منه عن طريق الشراء وجزءاً عن طريق الإرث^(٧٨)، وفيما إذا كان البائع يقوم بالبيع بطريق الوكالة؛ التي تتم بتوكيل شخص لآخر بشهادة شاهدين يذكران أثناء التوكيل ويدعى عندئذ بالوكيل الشرعي الذي قد يكون أباً أو أخاً أو زوجاً.

فمثلاً، وجدنا الحرمة مريم قارن، قد وكلت زوجها عبد اللطيف الجلبى بن الحاج خضر الجلبى ابن المرحوم معروف شطي زاد، في شراء قسم من دار^(٧٩)، ثم وكلت شخصاً آخر هو الشيخ غنام، ابن المرحوم محمد الحنبلي، في بيع قسم من دار أخرى^(٨٠).

وهناك عمليات بيع تمت بالأصالة عن النفس، وبطريق الوكالة عن الغير في آن واحد^(٨١)، أو بطريق الوصاية عن القاصر، التي تمت بموجب حجة وصاية من المحكمة الشرعية صادرة عن القاضي الشرعي بشهادة شهود شرعيين^(٨٢)، وبعد ذكر يثبت موقع ومساحة العقار وحدوده وثمانه.

تنوعت طرق قبض ثمن العقار فغالباً كان يتم في المحكمة فيذكر عندئذ عبارة "حالة مقبوضة بيد البائع المزبور، من المشتري المزبور، القبض الشرعي بالاعتراف الشرعي"^(٨٣)، وفي بعض الأحيان تذكر عبارة "مقبوضاً بيد البائع من المشتري"، وفي أحيان أخرى يعترف البائع في المحكمة بقبض أثمان العقار، ويكتب "مقبوض بالاعتراف"^(٨٤).

ومن الملاحظ التأكيد في جميع عقود البيع والشراء على أن العملية تمت دون غبن البائع أو إكراه وإجبار له.

وقد مرَّ معنا أعلى ثمن عقار لداريتن ضمناً في باطن دمشق بمحلة باب السلام بزقاق النواعير بدخلة بني العنبري قديماً، وقدر الثلثان ستة عشر قيراطاً من أصل أربعة وعشرين قيراطاً بثمن قدره ثمانية عشر ألف قرش صاغ ميرية^(٨٥)، وبيع عقار بثمن اثني عشر ألف قرش وتسعمائة قرش واثني وخمسين قرشاً وربع قرش وستة مصاري فضة صحيحة صاغ ميرية^(٨٦).

وقد تبين من خلال دراستنا للوثائق أن البائعين والمشتريين في كلتا الحالتين هم أبناء وأحفاد شخص واحد هو المرحوم معروف شطي زاد، وقد ورث هؤلاء الأحفاد هذه الأملاك من جدهم المذكور بموجب تعميرها وإنشائها (أي أنها كانت أملاك وقف استأجرها واستحكرها فتحولت بموجب ذلك إلى أملاك شخصية له لأبنائه وأحفاده من بعده).

أما أرخص ثمن عقار ذكرته الوثائق فكان شائعة قدرها خمسة قرايط ونصف قيراط من أصل أربعة وعشرين قيراطاً من جميع الدار الكائنة باطن دمشق بمحلة باب توما بزقاق الجورة بلغ ثمنها ستين قرش فضة صاغ ميرية^(٨٧)، وربما يعود رخص هذا العقار إلى صغر مساحته، أو إلى كون البائعة أخت المشتري، لذا لم تزد عليه الثمن.

وقد ورد في بعض عقود بيع وشراء الدور في دمشق بأنه عند كتابة عقد الشراء يعلم المشتري بأن على الدار مقدراً من المال لجهة العوارض السلطانية فيرضى بذلك، وهذه العوارض السلطانية هي رسوم غير شرعية^(٨٩)، أطلق عليها أحياناً العوارض الديوانية لصدروها من الديوان الهمايوني، ويظهر أنها كانت تفرض أثناء الضائقات المالية، التي اتخذت تسويغاً لها، فمبدئياً كان السلطان العثماني يفرض هذه الضرائب في وقت حاجة الدولة مستنداً إلى سلطاته العرفية، ولكنها مع الوقت غدت شبه دائمة^(٩٠).

لقد وجدنا أن مقدار هذه العوارض قليل نسبياً بالمقارنة مع ثمن السدار المفروضة عليه، فقد بلغت قرش فضة صحيحة شامية في كل سنة عن دار ثمنها ثلاثة آلاف

قرش فضة صاغ ميريبة^(٩١)، ونصف قرش وخمسة مصاري فضة صحيحة شامية في كل سنة عن دار ثمنها ألف قرش وواحد وستمئة قرش صحيحة ميريبة^(٩٢).

وهنا لا بدّ من التنويه على أنه على الرغم من اعتماد الدولة العثمانية على التشريع الإسلامي إلا أنها كانت تتجاوز ذلك وخاصة في فترات الأزمات الاقتصادية والمصائب والحروب، وذلك لحاجتها الملحة للأموال، وتلجأ إلى فرض ضرائب تعتمد على السلطة العرفية للسلطان كضرائب العزوبية والعيدية والخانات وغيرها.

ونجد السلطان العثماني يطلب جباية هذه الضرائب لاحتياج الدولة لها لتأمين الجيوش في حروبها، حيث يقوم الموظف المعين لهذا الفرض بجمعها وتسليمها للخزينة السلطانية^(٩٣).

وصف المرادي العوارض السلطانية بأنها: "مظلمة تؤخذ من البيوت في الشام في كل سنة، ويقال إنها من محدثات الملك الظاهر بيبرس"^(٩٤).

أما بالنسبة لبيع الأراضي الزراعية، فيمكن تمييز عدة أشكال للبيع، فقد تباع الأرض وما تحتويه من الغراس والماء، وهنا يذكر "أرضاً وماءً وغراساً"^(٩٥)، أو قد يتم بيع ما تحتويه الأرض ظاهرها وباطنها ويذكر هنا عبارة "جميع قرار وبياض"^(٩٦)، وفي بعض الأحيان تباع الغراس الموجودة على أراضي البستان فقط^(٩٧)، وهنا يذكر إما بيع هذه الغراس كلياً^(٩٨)، أو جزئياً^(٩٩)، وفي هذه الحالة تذكر أسماء الغراس الموجودة كالكرم أو الزيتون أو الحمضيات أو غيرها.

أطلعنا وثائق المحكمة الشرعية على تملك المرأة الدمشقية للأراضي الزراعية في قرى دمشق، ففي قرية سقبا، امتلكت امرأة أربع قطع زراعية انتقلت إليها بطريق الإرث وال شراء^(١٠٠)، مما يدل على أن المرأة كانت نشيطة نسبياً آنذاك فهي ترث وتزيد أملاكها عن طريق شراء قطع زراعية أخرى.

وورد معنا أيضاً امتلاك امرأة مسيحية لغراس أراضي زراعية في قرية صيدنايا^(١٠١).

لقد وجدنا من خلال دراستنا للوثائق أن دور المرأة في تملك الأراضي الزراعية أقل من دورها في تملك عقارات الدور في دمشق ويعود ذلك إلى ما أكدت عليه الدكتور ليلي صباغ بأن الأولاد الذكور في ظل الدولة العثمانية يرثون وحدهم الأراضي الزراعية دون دفع أي مبلغ مالي للدولة (طابو)، ولكن في حالة وفاة الأب وعدم وجود أولاد ذكور فتعود ملكية الأراضي - ولكن بعد دفع (طابو) - مالاً قد يعادل ضرائب سنة كاملة إلى ابنته فإن لم يوجد فإلى أخيه فإن لم يوجد فإلى أبيه وأخيراً أمه^(١٠٢).

الاستئجار والاستحكار:

شكلت الغالبية العظمى من العقارات المؤجرة من وثائقنا عقارات وقف مختلفة من دور ودكاكين وأراضٍ زراعية^(١٠٣).

تتم عملية الاستئجار بإجراء عقد بين المؤجر، وهو صاحب الملك أو وكيله أو الوصي عليه أو المتولي على العقار إذا كان وقفاً، وبين المستأجر أو وكيله أو المتولي على الوقف في حالة الاستئجار بمال الوقف لجهة الوقف^(١٠٤)، بأجرة معلومة تذكر في العقد مع موعد تسليمها بحسب الاتفاق بين الطرفين.

فقد وجدنا مثلاً استئجار دكان لمدة خمسة عقود، كل عقد يشمل ثلاث سنوات أجرة قدرها عن سنة، اثنان وثلاثون قرش فضة صاغ ميرية، وأجرة ثلاث سنوات مقبوضة بيد المؤجر من المستأجر، وبقية المدة محل أجرة كل سنة في أولها^(١٠٥).

وقد تختلف الأجرة من سنة إلى أخرى بحسب الاتفاق، فقد اعترضنا عقد إيجار قرية لثلاثة أشخاص بأجرة قدرها خمسمائة قرش صاغ ميرية أجرة السنة الأولى مقبوضة بيد المؤجر من المستأجرين وأجرة السنة الثانية والثالثة ألف قرش فضة صحيحة صاغ ميرية عن كل سنة تدفع في أولها^(١٠٦).

ومن الملاحظ أن عقد الإيجار هذا يتطابق مع مبادئ الشريعة الإسلامية، التي تفضل ألا يزيد عقد إيجار الأراضي الزراعية الوقفية والميرية وأراضي الأيتام على ثلاث سنوات^(١٠٧).

ويلاحظ أن ضعف الدولة العثمانية ساء نظام استغلال الأراضي الزراعية وخاصة الأراضي الميرية والوقفية وأصبح إيجار الأراضي يعقد لفترة أطول من ثلاث سنوات، ويكون لمصلحة بعض الفئات المتنفذة في المجتمع للحصول على الثروة وليس لمصلحة الوقف أو الميري^(١٠٨)،

ولكن مثل هذه الحالات -إيجار أرض زراعية لأكثر من ثلاث سنوات- لم تذكر في الوثائق المدروسة.

إن أجرة الأراضي الزراعية لا تنحصر بمقدار من المال بل قد تحدد بكمية من المحصول الذي تنتجه هذه الأرض^(١٠٩).

هنا لا بد من التأكيد بأن مستأجر الأراضي الوقفية يتمتع بمعظم واردات هذه الأراضي في الوقت الذي يحرم الوقف من جزء كبير منها، فالوقف يستفيد بالإضافة إلى الأجرة المقررة في العقد الشرعي بنسبة ضئيلة من ثمار هذه الأراضي تتراوح ما بين سهم من مئة أو من ألف سهم من واردتها^(١١٠).

وقد تعرفنا من خلال الوثائق على الاستحكار، الذي هو نوع من الاستئجار مرتبط دائماً بالأمالك الوقفية، ويختلف عن الاستئجار من حيث المدة والشروط، فالمدة في الاستئجار محددة يعود بعدها العقار إلى مالكة الأصلي وتنتهي فائدة المستأجر، أما مدة الاستحكار فغير محددة ويحق للمستحكر أن يبني ويعمر الدور ويستصلح الخراب ويزرع الغراس ومن ثم يستملك ما عمره أو استصلحه أو غرسه بشرط أن يدفع للمتولي على الوقف مبلغاً من المال أطلق عليه اسم "الحكر" اتفق عليه في العقد^(١١١).

ومن ذلك نستدل على أن الاستحكار كان الطريق الشرعي لاستملاك العقارات الوقفية، وقد أطلق في الوثائق على المتولي على الوقف اسم المحكر، وعلى مستأجر عقار الوقف اسم المستحكر، كما أطلق لفظ الحكر، على أجرة عقار الوقف المستحكر، وحددت الحكر بأن يكون فيه الحظ والمصلحة لجهة الوقف وأن يكون مساوياً كحكر مماثل لذلك أي ليس فيه غبن للواقف وتم استدعاء الشهود لإثبات ذلك.

وقد مرّ معنا الكثير من العقارات التي آلت إلى مالكيها بموجب تعميرها وإنشائها^(١١٢)، وهذا يعني أن أصل العقار وقف، تحول إلى ملك يتصرف به مالكه كيفما يشاء (كالبيع والتوريث). ويذكر في نهاية عقد بيع وشراء مثل هذه العقارات بأن على العقار محكرة لجهة الوقف كذا، وهذا يعني أن انتقال ملكية ما يعمّر ويغرس/على أرض الوقف للمستحكر، أما الأرض فيدفع عنها محكرة لجهة الوقف. وقد ثبت معنا انخفاض أجرة العقارات الوقفية بالمقارنة مع العقارات الأخرى.

الأوقاف:

الوقف في اللغة الحبس مطلقاً، أما معنى الوقف الاصطلاحي فهو حبس العين على ملك الواقف والتصرف بالمنفعة على أن يخصص حق الانتفاع به لجهة خيرية ذات نفع عام إما منذ إنشاء الوقف مباشرة أو مستقبلاً بعد أن يكون انتفع بالعقار أشخاص معينون^(١١٣). وبشكل مبسط فالوقف يعني منح ملك معين لتمويل أو إنشاء عمل خير كمسجد أو مدرسة وهذه المنحة لا تسترد ومن الواجب حمايتها^(١١٤).

لقد شملت الوثائق على (٢٩) قضية مختلفة في مسائل الأوقاف، منها (٢٧) وثيقة إيجار عقار وقف (دور أو دكاكين أو أراض زراعية) ووثيقة واحدة استبدال بوقف آخر^(١١٥)، ووثيقة واحدة بيع عقار وقف^(١١٦).

ذكرت الوثائق عدداً من الأوقاف الموقفة للجامع الأموي كالدكان الموجود في باطن دمشق بسوق القوافين^(١١٧)، والأرض الزراعية الموجودة في قرية المزة^(١١٨).

ولم يقتصر الوقف على الجهات المحلية، بل كان يحق للواقف أن يحبس وقفه على جهة خيرية خارج البلاد، فقد مرّ معنا وقف دكان في دمشق للحرمين الشريفين، يوجد في باطن دمشق بقرب سيدي نور الدين الشهيد^(١١٩).

وقد وردت الوثائق بالإضافة إلى الأوقاف الخيرية أوقاف ذرية، يحبس فيها الواقف رقبة عين على ذريته من بعده، فالمالك في هذه الحالة يجعل أملاكه وفقاً لصالح عمل خيري محدد على شرط ألا ينفذ هذا إلا بعد زوال فرع يذكره من ورثته، وخير مثال على ذلك وقف بني البريدي في قرية المزنة^(١٢٠)، ووقف فقراء طائفة النصاري^(١٢١). وقد تعرفنا على المتولي على الوقف الذي يتم تعيينه بموجب براءة سلطانية^(١٢٢)، وعلى الناظر، الذي يتم تعيينه حسب شروط العقد، ويطلق عليهما اسم "القيّمون" على الوقف. وتكون مهمة المتولي إدارة شؤون الوقف، أما وظيفة الناظر فتكون مراقبة إدارة المتولي^(١٢٣).

لقد أخضع العثمانيون حسابات جميع الأوقاف لمراقبة محكمة الباب، فالمتولي يقوم عادة بتنظيم حسابات الوقف في "دفاتر محاسبة الوقف"، يشمل بياناً كاملاً عن جميع المصادر المالية للوقف، بالإضافة إلى مصاريف هذا الوقف وأوجه الإنفاق التابعة له، وقد هدف ذلك إلى منع التلاعب من قبل القيّمين على الوقف^(١٢٤)، وقد أطلعنا الوثائق على تولي النساء وظيفة المتولي على الوقف^(١٢٥)، وقد يكون للوقف أكثر من ناظر^(١٢٦).

لا يحق للمتولي على الوقف استئجار هذا الوقف أو استثماره لحسابه الخاص، فطبقاً للمادة ٥٩٧/ من قوانين إيجار الوقف، لا يجوز للمتولي أن يستأجر الوقف ولو بأجر المثل ويجوز له أن يؤجره لأصوله وفروعه على أن يكون ذلك بأجر المثل^(١٢٧). وقد ذكرت الوثائق عمليات ترميم أملاك وقفية عديدة، لأن هذا الترميم لا يتم إلا بعد تسجيل ذلك في المحكمة الشرعية، لإعطاء الإنن بصرف المال للقيام بأعمال الترميم.

وقد تعرفنا على مبلغ من المال أطلق عليه "المرصد" الذي هو عبارة عن دين ثابت لمستأجر عقار الوقف المؤذن له من جهة المتولي بالصرف على العمارة والترميم الضروريين والرجوع بالمال الذي أنفقه على جهة الوقف ورقبة الموقوف.

يلاحظ ضخامة المبالغ "المرصد" التي تصرف على ترميم العقارات الجارية على الوقف، التي ستصبح ديناً لمستأجر الوقف من إيجار العقار. وهذا يتطلب بقاء العقار بيد المستأجر حتى سداد الدين. ومن الواضح أن هذا كان يتم بالاتفاق مع المتولي على الوقف لتغطية نفقات معينة أو لتبقى في مصلحة المتولي على الوقف دون تقسيم الأموال على مستحقي الوقف وهذا يشكل إحدى طرق التلاعب بالأوقاف.

لقد تمكنت بعض أسر دمشق مثل أسرة مردم بك من تملك أراضٍ واسعة للأسرة، وأصبحت من أغنى أسر الملاكين والأعيان في دمشق.

فقد نجح حفيدا عبد الرحمن مردم بك: علي (١٨١٣-١٨٨٧م) وعثمان (١٨١٩-١٨٦٦م)، المتوليان على أوقاف جد أسرتهما لالا مصطفى، التي فقدت قيمتها بسبب إهمالها، من الحصول على إذن من وزارة الأوقاف في القسطنطينية لإعادة تنظيم هذه الأوقاف وبعث الحياة فيها، فتمكنا من ضمان عائدات جيدة من الأوقاف بنفقة قليلة عن طريق اتفاقات عقدها مع سلطة الأوقاف المحلية بدمشق.

ومن الثروة الواسعة التي جنبها واصلا استثماراتها الواسعة في الأراضي الزراعية في دمشق وقرائها، فتملك على أراضٍ زراعية في أجزاء من دمشق في حي الصالحية، أما عثمان فقد اشترى أراضي زراعية في قطنا ودوما^(١٢٨).

إن عدد المساجد والمدارس التي استولى على أوقافها تثبت على وجود مخالفات وتلاعب في تطبيق شروط الوقف، حيث لم يتمكن القيمون على الوقف من الحيلولة دون العبث بشروط الوقف، ربما لضعفهم أو نتيجة تواطؤ منهم^(١٢٩).

ولقد تعرفنا من خلال وثيقة استبدال وقف بوقف آخر على شروط الاستبدال المتضمنة وجود شرط الاستبدال في كتاب الوقف، وإثبات ذلك شرعاً فيحصل عندئذ الاستئذان، ثم يجري العمل بحسب ما تصدر به الإدارة السنية^(١٣٠).

ومن خلال وثيقة عقد بيع عقار وقف تعرفنا على شروط بيع عقارات الوقف ألا وهي حصول المتولي على الوقف على إذن من القاضي الشرعي أولاً، وخراب المبيع وتعطله على جهة الوقف ثانياً، حيث تكون عملية البيع فيها كمال الحظ والمصلحة الشرعية والدفع التام لجهة الوقف بشهادة شهود يتم إحضارهم إلى المحكمة الشرعية، وأخيراً شراء عقار أو حصة في عقار عوضاً عن الأول بثمان العقار المباع^(١٣١).

ولم تشر الوثائق إلى أوقاف ولاية دمشق أو أصحاب مناصب عليا فيها بالرغم من وجودها، مثل أوقاف اسماعيل باشا العظم وولديه سليمان باشا وأسعد باشا.

لقد أثرت الأوقاف على النشاط الاقتصادي والعلاقات الاجتماعية في دمشق، فقد كان الوقف الخيري مصدراً رئيسياً للإنفاق على الخدمات العامة الاجتماعية والفكرية، حيث أنفق مردوده على رجال العلم والمدرسين والطلبة والفقراء، فضلاً عن أن الأوقاف الخيرية كانت وسيلة للمحافظة على أن أماكن العبادة وأبنية التعليم والمرافق العامة، كما أدت الوقف الذري دوراً رئيسياً في تماسك الأسرة، مع أنه استخدم في بعض الأحيان للتهرب من دفع الضرائب على العقارات الموقفة.

الديون:

عكست وثائق المحكمة الشرعية الوضع الاقتصادي المتردي لسكان دمشق في مطلع القرن التاسع عشر الميلادي فكثرة الديون خير دليل على حاجة الناس إلى المال، بالإضافة إلى كون المال وسيلة من وسائل توظيف الأموال والربح بأقل جهد.

ومن الملاحظ أن جميع الديون التي مرت معنا كانت فردية، وكان الدائن والمستدين أفراداً، وقد وصف الدين بأنه دين شرعي تم بموجب سند شرعي، وقد اشتهرت المرأة

في دمشق كمدينة باستثناء مرة واحد ذكرت كمستدينة^(١٣٢). وهذا يعني بأن المرأة المسلمة كانت غنية وهذا يعود إلى عدم مسؤوليتها على الإنفاق على أحد بل على العكس فقد كان على الرجل أن يعيلها ويدفع لها المهر والنفقة وفي بعض الأحيان يعود سبب غناها إلى وراثتها المال^(١٣٣)، وهذا بدوره جعلها تؤدي دوراً رئيسياً في الحياة الاقتصادية. وقد شهدنا نساء قمن ببيع عقارات وبشرائها وأقرضن المال، وهذا يصحح التصورات الخاطئة عند البعض، التي تصوّر المرأة ككائن لا حول له ولا قوة في ظل الحكم العثماني، فقد تمتعت المرأة بقدر من الاستقلال بالرغم من إهمال تعليمها في تلك الفترة.

بلغ مقدار أكبر دين ورد في الوثائق خمسمائة قرش وعشر قروش فضة صاغ ميرية استدانة السيد أحمد آغا ابن المرحوم الحاج يوسف آغا جبيري من الحرمة صفية قارون^(١٣٤).

أما مبلغ أقل دين فقد بلغ خمسة قروش صحاح صاغ ميرية^(١٣٥)، وهذا دليل على قلّة الدخل، مما عزّز أهمية المبالغ الصغيرة. وإلى اهتمام المحكمة الشرعية بالنظر إلى أقل الديون. وربما تعود كثرة الديون إلى كثرة الضرائب الشرعية وغير الشرعية، التي أثقلت كاهل السكان ودفعتهم إلى الاستدانة.

لم تشر الوثائق إلى وجود فوائد ولكن ربما كانت الفوائد تُضم إلى مبلغ الدين الذي يسجل في المحكمة الشرعية.

خاتمة:

عكست لنا وثائق المحكمة الشرعية بدمشق ١٢٢٤هـ/ ١٨٠٩م، بعض معالم دمشق العمرانية والاقتصادية بعد نحو عامين من خلع السلطان مصطفى الثالث إثر ثورة دموية قتل فيها^(١٣٦)، ومطلع حكم السلطان محمود الثاني ١٨٠٨-١٨٣٩م.

دمشق كجزء من الإمبراطورية العثمانية بقيت على حالتها الموروثة من عهود الانحطاط وتأثرت بالمحن التي تتالت على هذه الإمبراطورية داخلياً وخارجياً.

بيّن الدكتور يوسف جميل نعيسة انعكاس أوضاع الدولة العثمانية على دمشق "... فازدادت المحن على الدولة العثمانية وتتالت هزائنها العسكرية، وترتب على ذلك تبعات اقتصادية ثقيلة ناهيك عن قيام الثورة الصناعية في أوروبا التي انعكست سلباً على الأوضاع الاقتصادية في الدولة العثمانية، فسادت الفوضى السياسية في دمشق بسبب النزاعات المستمرة بين القوى السياسية المتاحرة فانقضى الأمن أس الازدهار الاقتصادي وجرثومته، وضعفت سلطة الولاة وقصرت مدتهم في مناصبهم لعجزهم عن دحر القوات الوهابية، التي سيطرت على الأماكن المقدسة، ونتج عن ذلك توقف قافلة الحج وتوقف معها الرشد الاقتصادي الذي ميزها عن بقية مدن الشام، كل ذلك انعكس سلباً على البناء والعمران في دمشق^(١٣٧).

لقد أدى انتشار الفساد وانعدام الأمن إلى اهتمام سكان دمشق بتأمين الدفاع عن أنفسهم في أماكن سكنهم، فانعكس ذلك على مخطط المدينة من طريقة بناء المحلات وضيق أزقتها وكثرة دخلاتها ولاسيما المسدودة منها، وانعدام النوافذ المطلة على الشارع في دورها، وصغر أبواب هذه الدور ومنعتها، ووجود باب رئيسي للمحلة يغلق عند اللزوم، ويحرس من قبل أبنائها.

وقد كانت العادات والتقاليد ووضع الأسرة المادي والاجتماعي عاملاً مهماً في تماسك المجتمع الدمشقي وتركت آثاراً واضحة على مخطط البيت الدمشقي أيضاً.

وقد نتج عن ازدياد عزل وتنصيب الولاة في دمشق إهمال الولاة القيام بإصلاحات عامة والالتفات إلى مصالحهم الخاصة، وإلى جمع الثروات واستغلال السكان، الذي عانوا من أنواع الظلم والقهر والسلب والاستغلال.

كما طبقت على دمشق وريفها أوسع جباية للضرائب الشرعية وغير الشرعية مما أثقل كاهل السكان وجعلهم يغرقون في ضائقات مالية ويضطرون إلى استئانة الأموال

وخاصة من النساء اللاتي اشتهرن كدائئات، وكان مصدر ثرائهن إما إرثاً أو مؤخر صداق أو توظيف المال في شراء العقارات والديون. وقد تبدّى لنا انحطاط الزراعة وتدهورها نتيجة لمعاناة الفلاح، الذي كان يعمل على الغالب في أرض لا يملكها، ويُجبر على دفع ضرائب كثيرة وقد اضطر في أحيان كثيرة نتيجة لذلك وبسبب تسلط الإقطاعيين وانعدام الأمن إلى الهجرة إلى دمشق وهذا بدوره إلى توسع بعض المحلات في دمشق كمحلة الميدان مثلاً.

لاحظنا أيضاً تردّي أحوال الصناعة في دمشق، الذي نتج عن عوامل عديدة مثل تدخل السلطات العثمانية ووقوفها في وجه المنافسة الفردية، بالإضافة إلى قيود النقابات، مما أدّى إلى تجميد الصناعات، وافتقارها إلى عنصر التجديد.

هذا بالإضافة إلى تضرّر الاقتصاد المحلي لعدم قدرة الصناعات المحلية على منافسة البضائع الأوروبية مما أدّى إلى ضعفها وافتقار أصحابها.

وعموماً تبدّى لنا ضعف الحركة التجارية في دمشق نتيجة لتوقف قافلة الحج الشامي وبسبب عدم استتباب الأمن وكثرة الضرائب وتحول طرق التجارة العالمية.

الهوامش

(١) وثيقة رقم ٧٥، ص ٤٥.

(٢) وثيقة رقم ٦٠، ص ٣٦.

(٣) كانت الوثائق مليئة بعمليات البيع والشراء والاستتجار والزواج والطلاق، التي تعكس لنا مظاهر عمرانية واقتصادية واجتماعية مختلفة من خلال إقائها الضوء على محلات دمشق وأسواقها وسكانها والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية فيها.

(٤) وثيقة رقم ١٥، ص ٩.

(٥) انظر: عبد العزيز محمد عوض، الإدارة العثمانية في ولاية سورية ١٨٦٤-١٩١٤م، دار المعارف بمصر ١٩١٤م، ص ٦٢.

(٦) انظر: عبد الله الصالح العثيمين، تاريخ المملكة العربية السعودية، الرياض ١٩٩٩م، ص ١٣٥.

(٧) انظر: عثمان بن عبد الله بن بشر، عنوان المجد في تاريخ نجد، تحقيق عبد الرحمن آل الشيخ، ط٢، الرياض، ١٣٩١هـ، ص ١٩٨-١٩٩.

(٨) انظر: عبد الله الصالح العثيمين، المرجع السابق، ١٦٥.

(٩) انظر: طنوس يوسف الشدياق، أخبار الأعيان في جبل لبنان، بيروت، ١٨٥٩م، ج٢، ص ١٦٢.

(١٠) انظر: محمد كرد علي، خطط الشام، ط٣، بيروت، ١٩٨٣م، ج٣، ص ٢٩.

(١١) انظر: يوسف جميل نعيصة، مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م، ط١، دمشق، ١٩٨٦م، ج١، ص ٣٠.

وانظر: صورة مخطط مدينة دمشق في مطلع القرن التاسع عشر في نهاية البحث الواردة في المرجع نفسه، ج١، ص ١١.

- (١٢) وثيقة رقم ٣٢، ص ١٨.
- (١٣) انظر: محمد بسام العش، دمشق بين الماضي والحاضر، دمشق ٢٠٠٦، ص ٢٧.
- (١٤) انظر: محمد أديب تقي الدين الحصني، منتخبات التواريخ بدمشق، بيروت، ١٩٧٩م، ج ٣، ص ١٠٧٥.
- (١٥) انظر: صلاح الدين المنجد، دمشق القديمة، أسوارها أبراجها أبوابها، دمشق ١٩٤٥م، ص ٣٥.
- (١٦) انظر: حسن آغا العبد، قطعة من تاريخ حسن آغا العبد، تحقيق يوسف جميل نعيمة، دمشق ١٩٧٩م، ص ١٥٢.
- (١٧) وثيقة رقم ١١٦، ص ٨١.
- (١٨) انظر: بشير زهدي، دمشق وأهميتها العمرانية، محاضرات جمعية أصدقاء دمشق، دمشق ١٩٨٢م، ص ٢٥.
- (١٩) شكلت القلعة في الوقت نفسه معتقلاً لبعض الشخصيات الخطرة؛ والمهمة فقد اعتقل صلاح الدين الأيوبي فيها أسرى الصليبيين المهمين والفرسان.
- (٢٠) وثيقة رقم ١١٧، ص ٨٢.
- (٢١) البرلية: فئة اجتماعية في دمشق نتجت عن تزاوج الانكشارية الأول مع سكان دمشق منذ أواخر القرن السادس عشر، ودخول عدد من سكان دمشق في صفوف هذه الانكشارية، عملت هذه الفئة في مجال التجارة والصناعة، وشكلت طبقة مع الأعيان، وأصبحت أشبه بحزب سياسي ذي مطامع معينة في الحكم.
- انظر: ليلى الصباغ، تاريخ العرب الحديث والمعاصر، ط ٣، دمشق ١٩٩١-١٩٩٢م، ص ١٣٩.
- (٢٢) وثيقة رقم ١٣٣، ص ٩٥.

- (٢٣) انظر: يوسف جميل نعيسة، **مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-** ١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م، ج ١، ص ١٣٣-١٣٦.
- (٢٤) محلة قبر السيدة عاتكة، كان يطلق عليه اسم القصرية أو القبرة وفيه قبر عاتكة بنت يزيد بن معاوية زوجة الخليفة عبد الملك بن مروان، وهو موجود في القنوات في ظاهر دمشق.
- (٢٥) لمعرفة تفاصيل محلات وأزقة دمشق في تلك الفترة التاريخية. انظر: يوسف جميل نعيسة، **مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م**، ج ١، ص ٧٩-٨٣.
- (٢٦) انظر: جان بول باسكوال، **دمشق في منتصف القرن التاسع عشر، بنيتها ووظائفها العمرانية**، بحث منشور في كتاب دمشق، دراسات تاريخية وأثرية، دمشق ١٩٨٠، ص ١٥٧.
- (٢٧) انظر: عبد الكريم رافق، **البنية الاجتماعية والاقتصادية لمحلة باب مصلى**، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية، العددان ٢٥-٢٦ عام ١٩٨٧م، ص ٧.
- (٢٨) انظر: محمد غسان عبيد، **تاريخ دمشق ١١٣٧-١١٧هـ/١٧٢٤-١٧٥٦م**، دراسة اجتماعية اقتصادية عمرانية من خلال وثائق المحكمة الشرعية، رسالة دكتوراه مقدمة في قسم التاريخ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية بجامعة دمشق بإشراف أ. د. محمود عامر، عام ٢٠٠٣-٢٠٠٤م، ص ١٣٨-١٣٩.
- (٢٩) وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.
- (٣٠) وثيقة رقم ١١٢، ص ٧٩.
- (٣١) وثيقة رقم ٥٢، ص ٣٢.
- (٣٢) وثيقة رقم ١٠٦، ص ٧٥.
- (٣٣) وثيقة رقم ٧٠، ص ٤٣.

- (٣٤) انظر: عبد القادر ربحاوي، مدينة دمشق، دمشق ١٩٦٩م، ص ١٥٣.
- (٣٥) وثيقة رقم ٩٥، ص ٦٢.
- (٣٦) وثيقة رقم ٧٤، ص ٤٥.
- (٣٧) انظر: كنانة زهير، تطور الملامح المعمارية الدمشقية في العصر العثماني، دمشق، ١٩٩٤م، ص ٤٢.
- (٣٨) انظر: أحمد طربين، مظاهر من عمران دمشق في القرن التاسع عشر، بحث منشور في كتاب دمشق، دراسات تاريخية وأثرية، دمشق ١٩٨٠م، ص ١٠٣.
- (٣٩) وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.
- (٤٠) وثيقة رقم ٤٩، ص ٢٨.
- (٤١) وثيقة رقم ٣٣، ص ١٨.
- (٤٢) انظر: محمد غسان عبيد، المرجع السابق، ص ٤٨٥.
- (٤٣) انظر: نزيه الكواكبي، المظهر العمراني لدمشق في المنتصف الثاني للقرن التاسع عشر، بحث منشور في كتاب دمشق، دراسات تاريخية وأثرية، دمشق ١٩٨٠م، ص ١٨٨-١٨٩.
- (٤٤) انظر: ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، دمشق ١٩٧٣م، ص ٤٣-٤٤.
- (٤٥) وثيقة رقم ٩٩، ص ٦٨.
- (٤٦) انظر: ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص ٥٨.
- (٤٧) وثيقة رقم ٥١، ص ٣٠.

- (٤٨) انظر نعمان القساطلي، الروضة الغناء في دمشق الفيحاء، بيروت ١٩٨١م، ص ١١٦-١١٧.
- (٤٩) وثيقة رقم ١٣٠، ص ٩٣.
- (٥٠) انظر: محمد شفيق الصفدي، أقيّة الري المتفرعة عن نهر بردى في مساراتها عبر مدينة دمشق، بحث منشور في دمشق، دراسات تاريخية وأثرية، دمشق ١٩٨٠م، ص ٤٦-٤٨.
- (٥١) وثيقة رقم ٥١، ص ٣٠.
- (٥٢) وثيقة رقم ٩٩، ص ٦٨.
- (٥٣) انظر: يوسف جميل نعيسة، أوضاع الفلاحين في مدينة دمشق وضاحيتها، بحث منشور في دراسات تاريخية العددان ٢٣-٢٤، ١٩٨٦م، ص ٥٥.
- (٥٤) انظر: عبد الكريم رافق: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، دمشق ٢٠٠٥م، ص ٢٦١.
- (٥٥) انظر: جان بول باسكوال، المرجع السابق، ص ١٥٦.
- (٥٦) وثيقة رقم ٧٤، ص ٤٥.
- (٥٧) انظر: محمد سعيد وجمال الدين القاسمي وخليل العظم، قاموس الصناعات الشامية، تحقيق ظافر القاسمي، ط ١، دمشق ١٩٨٨م، ص ٣٩.
- (٥٨) وثيقة رقم ١٥، ص ٩ و وثيقة رقم ١٧، ص ١٠.
- (٥٩) وثيقة رقم ٧٢، ص ٤٤.
- (٦٠) وثيقة رقم ٧٨، ص ٤٨.
- (٦١) وثيقة رقم ٤٧، ص ٢٧ و وثيقة رقم ٨٥، ص ٦٥.
- (٦٢) وثيقة رقم ٦٩، ص ٤٢.

- (٦٣) انظر: عبد الكريم رافق: دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، ص ١٥٧-١٥٨.
- (٦٤) انظر: ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص ٧٨-٨٠.
- (٦٥) وثيقة رقم ٤٨، ص ٢٧. كان سوق الأورام فرعاً من فروع سوق الحميدية غرباً باتجاه الحريقة.
- (٦٦) وثيقة رقم ٤٨، ص ٢٧.
- (٦٧) انظر: Porter, J.L. Five years in Damascus, London ١٩٥٥, vol. ١, P ٥٨.
- (٦٨) ينسب سوق السنانية إلى الوالي العثماني معمار سنان باشا، كان يتم في هذا السوق توفير حاجات الحجاج، ويقع بالقرب من جامع سنان باشا.
- (٦٩) انظر: يوسف جميل نعيمة، مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-١٨٤٠م، ج ١، ص ١٧٦.
- (٧٠) انظر: المرجع نفسه، ج ١، ص ٢٨.
- (٧١) انظر: راغب العلي وطليلة الصباح ومحمود عامر، دراسات في تاريخ العرب الحديث والمعاصر، منشورات جامعة دمشق ١٩٩٦-١٩٩٧م، ص ١٠٠٠.
- (٧٢) انظر: أحمد البديري الحلاق، حوادث دمشق اليومية ١١٥٤-١١٧٥، تحقيق أحمد عزت عبد الكريم، ط ١، مطبعة اليمان ١٩٥٩م، ص ١٦١.
- (٧٣) انظر: المصدر نفسه، ص ١٦١.
- (٧٤) انظر: ليلى الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص ٩٣.

- (٧٥) ٤٧ وثيقة عقد بيع وشراء ودور.
- ١٢ وثيقة عقد بيع وشراء دكاكين.
- وثيقتان بيع وشراء مخازن.
- وثيقتان عقد بيع وشراء أفران.
- وثيقة عقد بيع وشراء بايكة.
- (٧٦) وثيقة رقم ٤، ص ٢.
- (٧٧) وثيقة رقم ٦٩، ص ٤٢.
- (٧٨) وثيقة رقم ٣٢، ص ١٨.
- (٧٩) وثيقة رقم ٩٥، ص ٦٢.
- (٨٠) وثيقة رقم ٩٦، ص ٦٤.
- (٨١) وثيقة رقم ٦٩، ص ٤٢.
- (٨٢) وثيقة رقم ٥١، ص ٣٠.
- (٨٣) وثيقة رقم ٢، ص ١ و وثيقة رقم ١٣٦، ص ٩٧.
- (٨٤) وثيقة رقم ٣٢، ص ١٨.
- (٨٥) وثيقة رقم ٩٦، ص ٦٤.
- (٨٦) وثيقة رقم ١١٧، ص ٨٢.
- (٨٧) وثيقة رقم ١٢١، ص ٨٧.
- (٨٨) وثيقة رقم ١، ص ١.
- (٨٩) وجد في العهد العثماني أنواع للضرائب غير الشرعية مثل ضرائب العزوبية والزواج والعيدية والخانات والمطاحن.
- (٩٠) انظر: لیلی الصباغ، المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني، ص ٣٣-٣٧.
- (٩١) وثيقة رقم ١٢٥، ص ٨٩.

- (٩٢) وثيقة رقم ١٠١، ص ٦٩.
- (٩٣) للمزيد من التفاصيل عن العوارض السلطانية انظر: محمد غسان عبيد، المرجع السابق، ص ٢٧٢-٢٨٠.
- (٩٤) انظر: محمد خليل المرادي، **سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر**، تحقيق أكرم حسن العلبي، بيروت ٢٠٠١م، ج ٢، ص ١٩٥.
- (٩٥) وثيقة رقم ١٢٢، ص ٨٨.
- (٩٦) وثيقة رقم ٧٦، ص ٤٦.
- (٩٧) وثيقة رقم ٧١، ص ٤٣.
- (٩٨) وثيقة رقم ٢٩، ص ٢١.
- (٩٩) وثيقة رقم ١١٣، ص ٧٩.
- (١٠٠) وثيقة رقم ٥٧، ص ٤٣.
- (١٠١) وثيقة رقم ٣، ص ٢.
- (١٠٢) انظر: ليلى الصباغ، **المجتمع العربي السوري في مطلع العهد العثماني**، ص ٥١.
- (١٠٣) بلغ عقود الاستئجار (٢٩) عقد منها (٢٣) عقد استئجار عقارات أوقاف.
- (١٠٤) وثيقة رقم ٥٨، ص ٣٤.
- (١٠٥) وثيقة رقم ١٥، ص ٩.
- (١٠٦) وثيقة رقم ٩٩، ص ٦٨.
- (١٠٧) بحسب فتوى مفتي دمشق الحنفي حامد أفندي العمادي ١٦٩٢-١٧٥٨م، التي نقحها أمين الفتوى بدمشق محمد أمين الشهير بابن عابدين في مؤلفه **(العقود الدرية في تنقيح الفتاوي الحامدية)** القاهرة ١٢٧٠هـ، ج ٢، ص ٩٢-٩٣.

(١٠٨) انظر: عبد الكريم رافق، العلاقات الراعية في بلاد الشام في العهد العثماني

بين المذاهب الفقهية والواقع، بحث منشور في مجلة دراسات تاريخية العددان

٤٣-٤٤، عام ١٩٩٢م، ص ١٢٣.

(١٠٩) وثيقة رقم ٩٣، ص ٦١.

(١١٠) انظر: عبد الكريم رافق، العلاقات الراعية في بلاد الشام في العهد العثماني

بين المذاهب الفقهية والواقع، ص ١٣١.

(١١١) وثيقة رقم ١٢٩، ص ٩٢.

(١١٢) وثيقة رقم ١٠٢، ص ٦٩.

(١١٣) انظر: داود التكريتي، الوقف، ط٣، دمشق ١٩٦٧م، ص ٥.

(١١٤) للمزيد من التفاصيل عن مفهوم الوقف وشروطه. انظر: يوسف كورية،

الوقف في دمشق دراسة اقتصادية اجتماعية، رسالة ماجستير بإشراف أ. د.

خيرية قاسمية، مقدمة لجامعة دمشق كلية الآداب قسم التاريخ، ١٩٩٢م، ص ١- ١٨.

(١١٥) وثيقة رقم ٨٩، ص ٥٩.

(١١٦) وثيقة رقم ٧٩، ص ٤٩.

(١١٧) وثيقة رقم ٦٩، ص ٤٢.

(١١٨) وثيقة رقم ٢٥، ص ١٤.

(١١٩) وثيقة رقم ٢، ص ١.

(١٢٠) وثيقة رقم ٢٥، ص ١٤.

(١٢١) وثيقة رقم ١٢٩، ص ٩٢.

(١٢٢) وثيقة رقم ٦٩، ص ١٤.

(١٢٣) انظر: عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام

الحديث، ص ٢٦٥.

- (١٢٤) تمثل عمليات الترميم السنوية لعقارات الأوقاف أحد أساليب التلاعب في الأوقاف، والتي تتم بالاتفاق مع القائم بأعمال الترميم وتسجيل مبالغ أكبر من المبالغ المدفوعة في الواقع.
- (١٢٥) وثيقة رقم ١٢٨، ص ٩١.
- (١٢٦) وثيقة رقم ٨٩، ص ٥٩.
- (١٢٧) انظر: داوود التكريتي، المرجع السابق، ص ٥٧.
- (١٢٨) انظر: رامز طعمة، ملكية الأرض والسلطة السياسية في دمشق ١٨٥٨-١٩٥٨، بحث منشورات في مجلة دراسات تاريخية العددان ٤٣-٤٤، عام ١٩٩٢م، ص ٢٧٢-٢٧٣.
- (١٢٩) انظر: عبد الكريم رافق، دراسات اقتصادية واجتماعية في تاريخ بلاد الشام الحديث، ص ٢٦٥.
- (١٣٠) وثيقة رقم ٨٩، ص ٥٩.
- (١٣١) وثيقة رقم ٧٩، ص ٤٩.
- (١٣٢) وثيقة رقم ٦٢، ص ٣٨.
- (١٣٣) وثيقة رقم ٢٠، ص ١١.
- (١٣٤) وثيقة رقم ٨، ص ٤.
- (١٣٥) وثيقة رقم ١٠، ص ٦.
- (١٣٦) William Deans, The Ottoman Empire, London, ١٨٤٥. P ٢١٣
- (١٣٧) يوسف جميل نعيسة، مجتمع مدينة دمشق ١١٨٦-١٢٥٦هـ/١٧٧٢-
- ١٨٤٠م، ج ٢، ص ٣٨٥.